

سلسلة العلاقات الخارجية للتحول في مجال الطاقة

  
أكاديمية EMIRATES  
الإمارات DIPLOMATIC  
الدبلوماسية ACADEMY

نظرة تحليلية

البحوث والتحليل

ديسمبر 2018

# دبلوماسية الطاقة الثنائية في حقبة التحول في مجال الطاقة

الدكتور ستيفن جريفيث

بيان إخلاء المسؤولية: الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تُعبّر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. حقوق النشر: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية 2018.  
صورة الغلاف: Tomas Sereda 2012, via iStock

**الدكتور ستيفن جريفث****نائب أول لرئيس الجامعة لشؤون البحوث والتطوير وأستاذ بجامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا**

نشر الدكتور جريفث العديد من المؤلفات البارزة عن إستراتيجيات وسياسات الطاقة ومنها A review and assessment of energy policy in the Middle East and North Africa region (Energy Policy, Colorado في Payne Institute for Earth Resources في معهد School of Mines التابع لـ Energy Strategy Reviews التابعة لمؤسسة Elsevier ومحرر مشارك وعضو مجلس التحرير في الدورية الدولية Energy Transitions التابعة لـ Springer. والدكتور جريفث حاصل على درجة الدكتوراه في الهندسة الكيميائية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وماجستير إدارة الأعمال من كلية Sloan لعلوم الإدارة في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا.

**ملخص تنفيذي**

يُعيش العالم في المراحل المبكرة للتحول من الوقود الأحفوري إلى الاعتماد المتزايد على مصادر الطاقة المتجددة. وسيحدث هذا التحول تغييراً جذرياً في العلاقة بين منتجي ومستهلكي الطاقة. يمكن أن تحقق دبلوماسية الطاقة الثنائية أمن الطاقة للدول على المدى البعيد وتضمن لها الرضاء الاقتصادي من خلال تعزيز العلاقات الخارجية مع موردي ومستهلكي الطاقة.

تُلقي هذه النظرة التحليلية من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية نظرة عامة على دبلوماسية الطاقة الثنائية وتتضمن تحليلاً لها، باعتبارها إحدى أدوات السياسة الخارجية، وتحلل النظرة التحليلية الأهداف الإستراتيجية لدبلوماسية الطاقة الثنائية لدول مجلس التعاون الخليجي، مع التركيز تحديداً على دولة الإمارات العربية المتحدة. وتقدم دراسة الحالة عن دولة الإمارات العربية المتحدة استنتاجات وتوصيات في مجال السياسة الخارجية، والتي تعتبر مُرشداً مفيداً لجميع الدول المصدرة للمواد النفطية.

يبيّن تحليل دول مجلس التعاون الخليجي أن جهود دبلوماسية الطاقة الثنائية ينبغي أن تُركّز على الاستفادة المالية من موارد النفط والغاز للدولة على المدى البعيد، وضمان التنوع الاقتصادي الذي يقلل من الاعتماد الاقتصادي على عائدات الصادرات النفطية. العلاقات الثنائية مع الدول الآسيوية، التي ستكون بمثابة أسواق على المدى البعيد للنفط والغاز والمنتجات القائمة عليهما، لها أهمية بالغة في تحقيق هذه الأهداف.

أقامت دولة الإمارات العربية المتحدة علاقات دبلوماسية ثنائية قوية مع الدول التي تشترك معها في المصالح المتبادلة بشأن التحول في مجال الطاقة. ولا تقتصر هذه الدول على الدول المستوردة للطاقة في آسيا وحسب، وإنما تشمل أيضاً دولاً منها المملكة العربية السعودية وروسيا والتي تشترك مع الدولة في وجود مصلحة مشتركة في ضمان الحيوية الاقتصادية طويلة الأجل للنفط والغاز. وكانت العلاقات الدبلوماسية بدعم من الجهات الحكومية المتعددة والأطراف لا ترقى إلى مستوى الدول هامة في إثراء هذه الجهود الإماراتية في دبلوماسية الطاقة.

بالرغم من أن العلاقات الثنائية الرئيسية لدولة الإمارات العربية المتحدة لها أسس قوية في مجالات الطاقة والاستثمار إلا أنه يمكن الارتقاء بها بأكثر مما هي عليه الآن لتشمل المزيد من التركيز على التعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا، مما يخدم مصلحة دولة الإمارات العربية المتحدة في بناء اقتصاد متنوع يقوم على المعرفة. المجال الرئيس لدولة الإمارات العربية المتحدة في السعي لإقامة علاقات الشراكة الثنائية في مجال العلوم والتكنولوجيا هو الذكاء الاصطناعي، وهذا الذكاء يُحدث ثورة في جميع القطاعات ومنها الطاقة. تستطيع دولة الإمارات العربية المتحدة البناء على العلاقات الثنائية القوية التي تمت إقامتها فعلاً مع بعض الدول الرائدة في العالم في مجال الذكاء الاصطناعي، ومنها الصين.

بناء على دراسة الحالة لدولة الإمارات العربية المتحدة، نُقدم التوصيات التالية في مجال السياسة الخارجية لتسترشد بها جهود دبلوماسية الطاقة الثنائية في الدول المصدرة للنفط والغاز:

- 0 إقامة علاقات ثنائية خاصة، والتي تتضمن مشاورات ثنائية منتظمة مع مجموعة واسعة من الجهات الحكومية المعنية ومؤسسات الصناعة، مع الدول التي لها فائدة إستراتيجية في مرحلة التحول في مجال الطاقة.
- 0 إشراك الجهات الوطنية الرئيسية بما يتجاوز الوزارة أو الإدارة التي تتولى الشؤون الخارجية، وذلك من أجل تعزيز العلاقات الثنائية الخاصة.
- 0 استحداث واستغلال القوة الناعمة في علاقات الطاقة الثنائية باستخدام وسائل الإغاثة الإنسانية والوسائل العلمية والأكاديمية والثقافية والاقتصادية.
- 0 السعي للدخول في علاقات تعاون ثنائية للارتقاء بالقدرات الوطنية في العلوم والتكنولوجيا.
- 0 المشاركة في دبلوماسية الطاقة متعددة الأطراف عبر المنظمات الإقليمية والدولية لتدعيم الجهود الثنائية.

## تفاصيل الموضوع

يعيش العالم في المراحل المبكرة للتحويل من الاعتماد على الوقود الأحفوري الذي يقع في قلب نظام الطاقة في العالم منذ الثورة الصناعية الأولى. ورغم أن المدى النهائي والإطار الزمني لهذا التحويل ليسا مؤكدين إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على أن العقود القادمة ستشهد انخفاضاً في دور الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري مع زيادة ملحوظة في دور مصادر الطاقة المتجددة. يقترن هذا الصعود للطاقة المتجددة بزيادة الانتشار الكهربائي والنظم الرقمية في كافة قطاعات الطاقة، وكذلك اللامركزية في الإمداد بالطاقة.

سيؤثر هذا التحويل متعدد الجوانب للطاقة تأثيراً جوهرياً في العلاقات الجيوسياسية للطاقة بعدة وسائل، ومنها تغير علاقات القوة بين منتجي ومستهلكي الطاقة. وتواجه الدول المصدرة للنفط والغاز احتمالات تعرضها لآثار اقتصادية وسياسية سلبية جراء انخفاض صادرات الطاقة. في حين أن الدول المستوردة للطاقة يمكنها الاستفادة من درجة أعلى من الاعتماد الذاتي في الطاقة، وفي بعض الحالات تصدير تقنيات الطاقة النظيفة.

ولما كانت هذه التحديات والفرص ذات طبيعة متغيرة، فستزداد أهمية الدبلوماسية في السياسة الخارجية؛ لأن الدول ستسعى جاهدة لإيجاد مكانة إستراتيجية لنفسها في مشهد الطاقة في المستقبل. وفي حين أن أشكالاً متنوعة من الدبلوماسية متعددة الأطراف لها أهميتها في الموائمة المتزامنة بين مصالح الأطراف العديدة المعنية بهذا التحويل في مجال الطاقة إلا أن الدبلوماسية الثنائية هي أكثر الوسائل المباشرة - إن لم تكن أكثرها فعالية - في تحقيق المصالح العليا للدول.

تختلف دول مجلس التعاون الخليجي وهي البحرين، وعمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة في ظروفها الاجتماعية والاقتصادية بحسب الاختلاف بينها في الموارد الطبيعية وعدد السكان إلا أنها تشترك جميعاً في اعتمادها الكبير على عائدات الصادرات النفطية لتغطية ميزانياتها. ولهذا فإن هذه الدول ستواجه على الأرجح مستقبلاً ينطوي على تحديات إذا أسفر التحويل في مجال الطاقة عن تخفيض ملحوظ في الطلب الدولي على النفط. تبين هذه النظرة التحليلية أن مواجهة هذا التحدي يقتضي من دول مجلس التعاون الخليجي إقامة علاقات ثنائية قوية لكي تساعد في الاستفادة المالية طويلة الأجل من مواردها الهيدروكربونية وكذلك خلق فرص اقتصادية جديدة ناتجة عن التحويل في مجال الطاقة.

دولة الإمارات العربية المتحدة هي إحدى دول مجلس التعاون الخليجي التي تعكف على تطوير علاقاتها الثنائية الإستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي سعياً لتحقيق مكانة فعالة في التحويل في مجال الطاقة. وتعتبر توجهات دبلوماسية الطاقة الثنائية للدولة بمثابة دراسة حالة لدراسة خيارات السياسة الخارجية التي تدعم الجهود الجارية التي تبذلها دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي كذلك بمثابة مرشد لغيرها من الدول المصدرة للنفط والغاز التي تواجه مشهداً غامضاً للطاقة في المستقبل.

## التحول الدولي في الطاقة ودبلوماسية الطاقة

### التحول في مجال الطاقة وتداعياته الجيوسياسية

يهيمن الوقود الأحفوري على مصادر الطاقة الدولية منذ عقود طويلة مع بعض التغييرات البسيطة نسبياً.<sup>1</sup> حيث انخفضت حصة الوقود الأحفوري في إجمالي استهلاك الطاقة النهائي من 85% تقريباً في أوائل السبعينات إلى ما يقرب من 80% في أوائل الثمانينات، واستقرت عند هذا المعدل منذ ذلك الحين.<sup>2</sup> ولكن هذا الوضع بدأ في التغير، ويرجع هذا التغير في معظمه إلى الانخفاض السريع في تكاليف تقنيات الطاقة المتجددة والوعي المتنامي بالآثار البيئية السلبية لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود الأحفوري. وبما يتوافق مع التعريفات المتعددة "للتحول في مجال الطاقة"<sup>3</sup> فإن التغييرات في نظام الطاقة والنظام الاقتصادي لدينا حتى نهاية هذا القرن سوف تتسم بالتحويل من الاعتماد شبه الكامل على الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري إلى الاعتماد بشكل أكبر على الطاقة المتجددة.

بالرغم من أن النطاق النهائي لتبني الطاقة المتجددة في جميع قطاعات الطاقة ليس واضحاً إلا أن الاتجاهات الحالية تشير إلى زيادة ملموسة في استخدام الطاقة المتجددة في قطاع الكهرباء بحلول منتصف القرن الحالي مع اقتران ذلك بطفرات بارزة في استخدام الطاقة الكهربائية في وسائل المواصلات. وفي إثبات لهذا التوجه، فإن الطاقة المتجددة، باستثناء الطاقة الكهرومائية الكبيرة، تم استخدامها في توليد 61% من طاقة توليد الكهرباء الجديدة في جميع أنحاء العالم في 2017، واستقر معدل النمو السنوي في مبيعات سيارات الركاب الكهربائية عند نسبة 60% تقريباً كل عام منذ 2015.<sup>4</sup>

ونتيجة لهذا التوجه المتمثل في انتشار استخدام الكهرباء في المركبات واقتارانه بالتنقل المشترك وتحسن كفاءة استهلاك الوقود في المركبات، فإن الطلب على النفط لاستخدامه في إنتاج المنتجات البترروكيميائية سيبدأ في تخطي الطلب على النفط لاستخدامه في وسائل النقل. ومن المتوقع أن تستحوذ البترروكيمياويات على نسبة تزيد عن ثلث النمو في الطلب على النفط بين الآن و عام 2030، وتقريباً نصف معدل النمو في الطلب على النفط حتى 2050.<sup>5</sup>

وبالرغم من أن الاتجاهات الحالية أدت إلى توافق في الآراء بأن هناك "تحولاً في مجال الطاقة" فيحدث الحدوث إلا أن الأبعاد الاجتماعية والسياسية ستكون لها تأثير حاسم في تحديد مدى تبني وانتشار تقنيات الطاقة النظيفة. ومن بين الدراسات العديدة المنشورة التي تتناول آفاق الطاقة على المستوى الدولي، فإن الدراستين اللتين نشرهما معهد الجوانب الاقتصادية للطاقة في اليابان (IEEJ) وشركة Equinor تقدمان رؤية عن اختلاف الشكل الذي قد يأخذه الانتقال في مجال الطاقة بناء على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية غير واضحة المعالم والتي قد تحدث في العالم في السنوات القادمة.<sup>6</sup>

## دبلوماسية الطاقة

بالرغم من أنه لا يوجد تعريف محدد لدبلوماسية الطاقة إلا أن التعريف الذي سيتم استخدامه في هذه الورقة البحثية هو أنها العلاقات الخارجية التي تهدف إلى ضمان أمن الطاقة لإحدى الدول مع تعزيز الفرص التجارية في قطاع الطاقة، ومن بين أدوات السياسة الخارجية التي يمكن استخدامها لدعم مصالح الطاقة للدول أثناء التحول في مجال الطاقة، نجد أن الدبلوماسية هي أحد أهم هذه الأدوات وقد تكون ثنائية أو متعددة الأطراف في نطاقها.<sup>8</sup>

سوف يستدعي التحول واسع النطاق في نظام الطاقة ليصبح في معظمه قائماً على الطاقة النظيفة التوفيق حتماً بين مصالح أطراف عديدة من خلال الدبلوماسية متعددة الأطراف. وربما تكون حوكمة الطاقة على الصعيد الدولي هي أهم أشكال الدبلوماسية متعددة الأطراف للتحول واسع النطاق في مجال الطاقة، حيث أنها تسعى إلى ضمان أمن العرض والطلب على الطاقة على الصعيد الدولي، والتنمية الاقتصادية، والأمن الدولي، والاستدامة البيئية، والحوكمة الجيدة محلياً.<sup>9</sup>

ورغم أن العديد من الأطراف الدولية والمنظمات والنادي والمنتديات والشبكات والشراكات والمؤسسات متعددة الأطراف

وبحسب ما يتضح في الجدول 1، يقتضي الانتشار السريع والواسع للطاقة النظيفة أن يكون هناك حوكمة قوية للطاقة على الصعيد الدولي تعطي الأولوية لموضوعات الاستدامة في العالم. في المقابل، فإن الحوكمة الدولية الضعيفة للطاقة من المحتمل أن تعوق انتشار تقنيات الطاقة النظيفة ولا سيما عندما تقترن بالصراعات السياسية الدولية. ولهذا تقع العلاقات الخارجية في قلب التحول في مجال الطاقة.

مثلما أن الجوانب الجيوسياسية لها أهمية بالغة في التحول في مجال الطاقة، فإن نشر الطاقة النظيفة في نظام الطاقة الدولية سيؤثر تأثيراً شديداً على الشؤون الجيوسياسية. فسوف تتغير علاقات القوة بين منتجي ومستهلكي الطاقة؛ لأن أسواق الطاقة سيتزايد فيها الانطباق بوجود وفرة الموارد والاعتماد الذاتي في الطاقة والربط بين الشبكات الكهربائية. وسجل ذلك محل النمط التاريخي المتمثل في ندرة موارد الطاقة والتركيز الجيوغرافي لها، والذي يستدعي نقل الطاقة عبر مسافات طويلة للوصول إلى أسواقها النهائية.<sup>7</sup>

نظراً للآثار الجيوسياسية المتوقعة للتحول في مجال الطاقة وآثار التحول على حالة الشؤون الدولية ككل، فينبغي أن تستعد الدول لتعديل سياساتها الخارجية بما يحقق مصالحها الوطنية.

الجدول 1: ملخص لبعض سيناريوهات التحول الدولي في مجال الطاقة

توليد الكهرباء من لوات الطاقة الشمسية والرياح (%)		توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة (%)		إجمالي الطاقة النهائية من الكهرباء (%)		الطلب على الكهرباء (تيراواط/ساعة)		ملخص	السيناريو	الدراسة
2017	2050	2017	2050	2017	2050	2017	2050			
7%	30%	26%	50%	19%	26%	24,656	36,053	<b>الوضع الدولي:</b> تفاعلات دولية تحددها متطلبات السوق، مع حوكمة متوازنة للطاقة على الصعيد الدولي <b>اتجاه السياسات:</b> المساهمات المعتمدة والمحددة وطنياً من المؤتمر الحادي والعشرين للأطراف المشاركة في اتفاق باريس في 2015 <b>التطور التكنولوجي:</b> مواصلة الاتجاهات الأخيرة بالتأثير المتبعة في السنوات الأخيرة بدون توقع أي طفرات كبيرة.	الإصلاح	Equinor
7%	49%	26%	75%	19%	33%	24,656	34,890	<b>الوضع الدولي:</b> حوكمة قوية للطاقة على الصعيد الدولي من أجل صياغة رؤية مشتركة لمستقبل الطاقة <b>اتجاه السياسات:</b> تدخلات قوية من خلال السياسات على الصعيد الدولي بهدف الوصول بانبعثات غازات الدفيئة في قطاع الطاقة إلى المستوى المتلائم مع الإبقاء على زيادة درجة الحرارة تحت درجتين مئويتين مقارنة بما كانت عليه قبل الحقبة الصناعية <b>التطور التكنولوجي:</b> تطور ملموس في تقنيات الكربون المنخفضة نتيجة للسياسات القوية مع امتصاص الكربون، وإضطلاع تخزين الطاقة بدور رئيس مع الانتشار الكبير لسيارات الركاب التي لا تنتج أي انبعاثات.	التجديد	Equinor
7%	20%	26%	42%	19%	25%	24,656	34,890	<b>الوضع الدولي:</b> حوكمة ضعيفة للطاقة على الصعيد الدولي جراء التوترات الجيوسياسية <b>اتجاه السياسات:</b> تنظيم بيئي ضعيف مع توجيه الاهتمام إلى مصالح قصيرة المدى <b>التطور التكنولوجي:</b> التركيز على استغلال الموارد المحلية بأقل تكلفة ممكنة مقارنة بنشر تقنيات منخفضة الكربون.	التنافس	Equinor
7%	12%	26%	29%	19%	24%	24,656	38,658	<b>نظرة عامة:</b> استمرار الطاقة والبيئة والسياسات المتعلقة بهما على نفس النهج الحالي دون توقع أي تغييرات ملموسة فيه.	الوضع المعتاد	IEEJ
7%	22%	26%	44%	19%	25%	24,656	35,030	<b>نظرة عامة:</b> أقصى استخدام ممكن لترشيد الطاقة والتقنيات منخفضة الكربون في جميع الدول لضمان استمرار الإمداد بالطاقة مع تحقيق أهداف تغير المناخ الطموحة.	التقنيات المتقدمة	IEEJ
7%	10%	26%	26%	19%	30%	24,656	43,450	<b>نظرة عامة:</b> وضع سياسات قوية للتطوير والنشر السريع للمركبات التي لا تنتج أي انبعاثات، ولا سيما لسيارات الركوب.	ذروة الطلب على النفط	IEEJ

### المربع 1: القوة في علاقات الطاقة

القوة الصلبة هي الإكراه والدفع لتحقيق أهداف ما، في حين أن القوة الناعمة هي الجذب أو الاستمالة لتحقيق النتائج ذاتها. بين Pascual كيفية نجاح أساليب القوة الصلبة في أسواق الطاقة من خلال إطار "القواعد الستة". يعرض هذا الإطار ستة تدخلات تكتيكية تستطيع الدول اللجوء إليها للتدخل في أسواق الطاقة وستة عوامل للسوق والبيئة المؤسسية تحدد في النهاية مدى نجاح هذه التدخلات في تحقيق النتائج المنشودة. ويتضح من تطبيق هذه القواعد على مجموعة مختارة من الدول والمناطق أن تلك الأساليب من غير المحتمل أن تنجح أثناء التحول في مجال الطاقة في جميع الدول، وإنما في عدد قليل من الدول التي لديها موارد طبيعية و/أو عسكرية و/أو اقتصادية كبيرة، ومنها الصين. ولكن حتى الصين تستخدم القوة الناعمة كوسيلة بارزة لتحقيق مصالحها في مجال الطاقة.

Sources: Pascual, C. 2015. *The New Geopolitics of Energy*. Columbia Center on Global Energy Policy.; Semkin, N.; Lyyra, S.; Sipilä, O. 2017. *Global Energy Sector Transitions Will Have an Impact on Geopolitics*. Pöyry Management Consulting Oy.; Arif, B.H. 2017. 'The Role of Soft Power in China's Foreign Policy in the 21st Century', *International Journal of Social Sciences and Educational Studies* 3, 94-101; Albert, E. 2018. 'China's Big Bet on Soft Power', *Foreign Affairs*, Council on Foreign Relations.

## دبلوماسية الطاقة الثنائية لدول مجلس التعاون الخليجي

### الأهداف الإستراتيجية

مثلما هو الحال في السياسة الخارجية بكافة أشكالها، تهدف السياسة الخارجية للطاقة إلى حماية ودعم المصالح الوطنية. وتتمثل مصالح الطاقة الوطنية في الأهداف المجتمعية المتعلقة بالطاقة، ومن بينها حصول الجميع على الطاقة الموثوقة وميسورة التكلفة التي تدعم التنمية الاقتصادية. ربما يكون أمن الطاقة، ويشمل إتاحة الطاقة، السمة المميزة لسياسات الطاقة الوطنية، ورغم ذلك تشمل العناصر الأساسية الأخرى القدرة على تحمل أسعار الطاقة، وكفاءة استهلاك الطاقة، والحفاظ على البيئة، وتنظيم قطاع الطاقة، وحوكمة قطاع الطاقة.<sup>14</sup>

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، يُمثل أمن إمدادات الطاقة المحلية والكفاءة الاقتصادية في قطاع الكهرباء مصادر اهتمام بارزة في سياسات الطاقة. ولهذا فإن الطاقة المتجددة، وتجارة الكهرباء، والإمداد بالغاز الطبيعي، والطاقة النووية لابد أن تنهض بدور هام في سياسات الطاقة الخارجية وجهود دبلوماسية الطاقة الثنائية لدول مجلس التعاون الخليجي.<sup>15</sup>

والوكالات التابعة للأمم المتحدة تسعى إلى تحقيق الحوكمة الدولية للطاقة<sup>10</sup> إلا أن احتمال وجود حوكمة قوية لا يزال غائباً بسبب تناثر جهود الأطراف المشاركة فيه ومصالحهم المختلفة اختلافاً جوهرياً.

ولذلك في حين أنه من المهم أن تشارك الدول في السعي لحوكمة الطاقة على الصعيد الدولي عبر المنظمات البارزة ومنها الوكالة الدولية للطاقة والوكالة الدولية للطاقة المتجددة ومنظمة الدول المصدرة للنفط إلا أن هناك وسائل أخرى للدبلوماسية ستكون أكثر فعالية في السعي لتحقيق المصالح الوطنية.

تتميز الدبلوماسية الثنائية، وهي التعامل الدبلوماسي المباشر بين دولتين، بالكفاءة والمرونة؛ لأن قلة عدد الأطراف المشتركة فيها يجعل التنسيق والتكليف أقل والمصالح المشتركة الخاصة بالثقافة والشؤون السياسية والاقتصاد أكثر سهولة في التوفيق بينها. وقد يعبر عن عمق العلاقات الدبلوماسية الثنائية التي تربط إحدى الدول بالأخرى بأنها علاقات خاصة أو عادية أو ضعيفة.<sup>11</sup> وفي حين أن التعامل المعتاد بين الدول يقوم على التواصل المنتظم عبر السفارات والقنصليات وغيرها من القنوات الدبلوماسية، فإن العلاقات الخاصة تشمل عادةً عدداً أكبر من الأطراف وتعتمد على أشكال متنوعة من التواصل وتخدم هدفاً إستراتيجياً منفصلاً. وتنشأ مثل هذه العلاقات الثنائية الخاصة عادةً بين الدول التي يوجد بينها روابط اقتصادية أو أمنية أو اقتصادية قوية. التداعيات الجيوسياسية للتحول في مجال الطاقة هي أحد أبرز الأسباب التي تفسر السبب وراء الأهمية المتزايدة لإقامة العلاقات الدبلوماسية الثنائية الخاصة.

بمجرد إقامة العلاقات الدبلوماسية الثنائية، تعتمد فعالية هذه العلاقات في دعم مصالح الطاقة لدولة ما على القوة أو النفوذ الذي تتمكن الدولة من الوصول إليه مع نظيراتها. "القوة الناعمة" هي مفهوم مهم للغاية في هذا الصدد؛ لأن القوة الناعمة يتم تعريفها بأنها الوسائل التي تستطيع من خلالها إحدى الدول تحقيق ما ترغب فيه من دولة أخرى من خلال الشرعية المتصورة وجاهزية الفكر والثقافة، والأعراف المجتمعية.<sup>12</sup> يابجاز، القوة الناعمة هي التأثير على السلوك دون توجيهه.

ربما تنجح الدول التي لديها موارد كافية في تحقيق التحول في مجال الطاقة بممارسة أساليب "القوة الصلبة" القائمة على الإكراه و/أو دفع الأموال.<sup>13</sup> ولكن معظم الدول تفتقر إلى الموارد المادية و/أو المالية لتنفيذ نهج القوة الصلبة من أجل تحقيق أهداف سياساتها الخارجية في مجال الطاقة. ولذلك لا بد أن تعتمد على بناء الثقة وعلاقات التعاون مع الدول التي ستنوي الاعتماد عليها سواء كمورد أو مستهلك للطاقة. ويدعم ذلك الفكرة التي تقول بأن الدبلوماسية الثنائية، وهي أحد أبرز الوسائل لممارسة القوة الناعمة، ضرورية للدول في السعي إلى تحقيق مكانة مناسبة لنفسها في التحول في مجال الطاقة.

الانخفاض الكبير في عائدات الصادرات النفطية سيكون له تأثير كبير على دول مجلس التعاون الخليجي في ظل هياكلها الاقتصادية الحالية. حيث تحصل كل دول مجلس التعاون الخليجي على أكثر من 50% من عائداتها المالية من صادرات النفط والغاز، وأي تنويع ملحوظ في إجمالي الناتج المحلي يستند في معظمه إلى الاستثمارات والإنفاق الذي يتم باستخدام عائدات الصادرات من النفط والغاز.<sup>16</sup> ولهذا من المهم للغاية لدول مجلس التعاون الخليجي تنويع اقتصاداتها لتقليل نسبة هذا الاعتماد.<sup>17</sup> تشمل جهود التنويع تركيزاً متزايداً على البتروكيماويات للاستفادة المالية من عائدات النفط والغاز علاوة على استحداث قطاعات اقتصادية جديدة لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بالنفط والغاز.

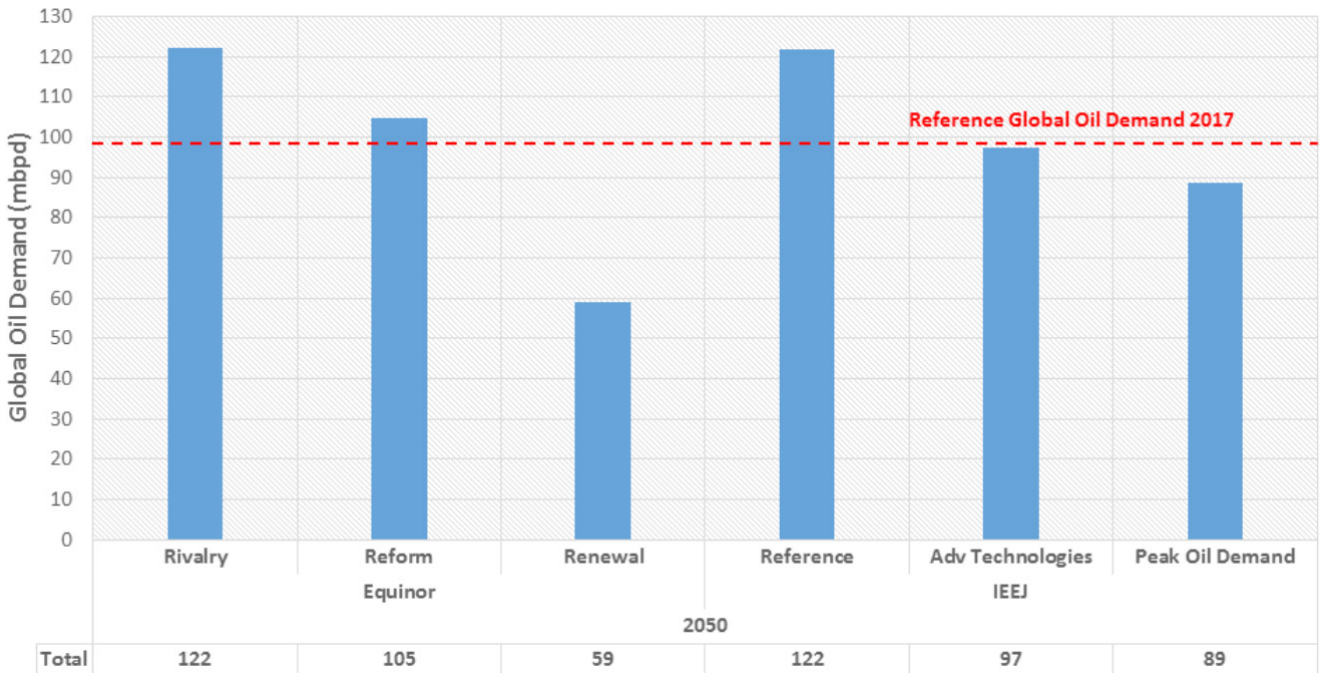
في سياق دول مجلس التعاون الخليجي في التحول في مجال الطاقة، فإن أولوية جهودها في دبلوماسية الطاقة ينبغي أن تدعم الاستفادة المالية بعيدة المدى من الموارد الهيدروكربونية وتطوير قطاعات تنوع اقتصادي. وتعتبر العلاقات مع آسيا لها أهمية خاصة في كلتا الأولويتين.<sup>18</sup> ساعدت الرابطة المتنامية في مجال الطاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي واقتصادات الدول الآسيوية في توجيه دفة العلاقات التجارية الخليجية نحو آسيا في السنوات الأخيرة،<sup>19</sup> حيث أصبحت الصين واليابان والهند وكوريا الجنوبية بمثابة شركاء إقليميين حيويين في ضوء المعدلات الحالية للواردات الهيدروكربونية من دول مجلس التعاون الخليجي (الشكل 2).

ربما تكون الصين هي أهم دولة آسيوية من الناحية الإستراتيجية في ظل التوقع بأن مبادرة الحزام والطريق التي ستفدها يمكن أن تحقق منافع اقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي بما يتجاوز تجارة الطاقة بكثير.<sup>20</sup> ومع ذلك ينبغي على دول مجلس التعاون الخليجي أن تحتفظ بعلاقات متنوعة في مجال الطاقة مع مختلف الدول الآسيوية بسبب الأهمية الإستراتيجية لحفظ التوازن في قوة العلاقات مع الصين.

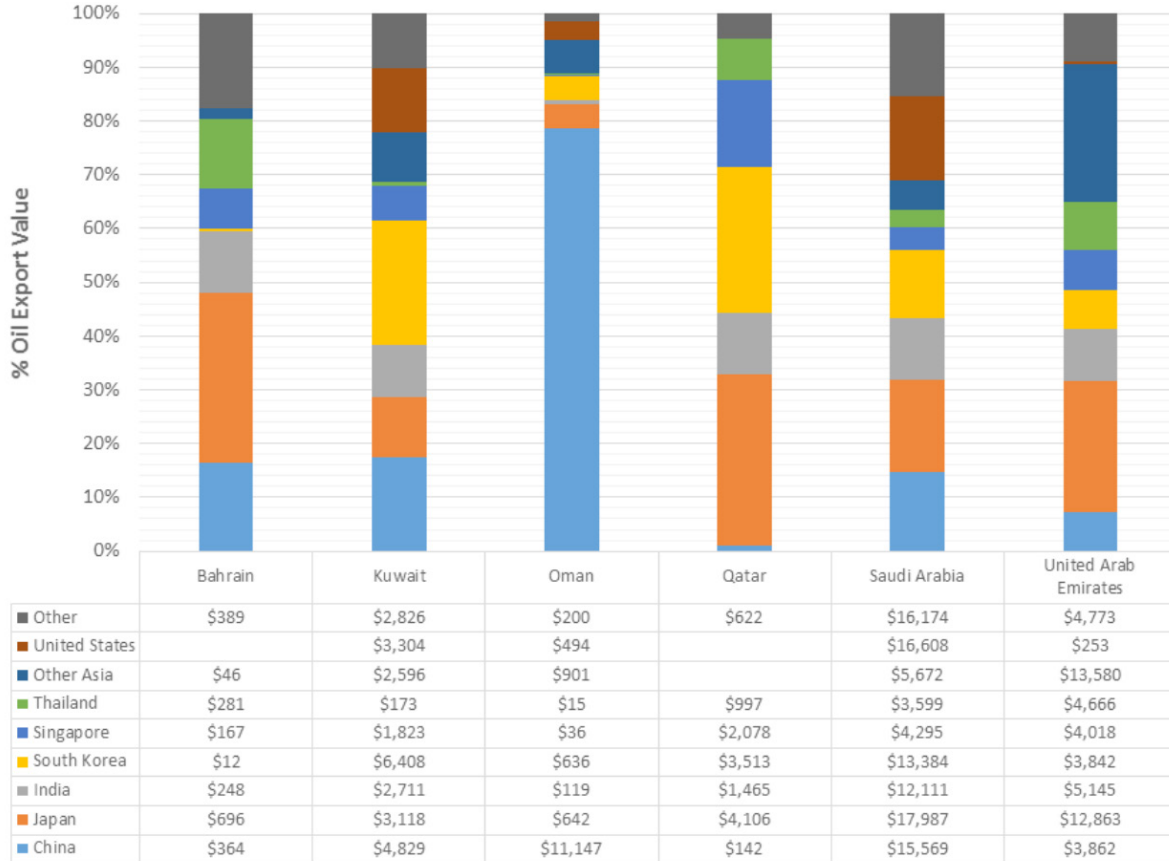
ولكن بالرغم من أهمية هذه العناصر، فإن مصدر الاهتمام الأكثر إلحاحاً في سياسات الطاقة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي الناتج تحديداً عن التحول في مجال الطاقة هو أمن الطلب الخارجي على الطاقة للاستفادة المالية من موارد النفط والغاز الموجودة في دول مجلس التعاون. بخلاف قطر، والتي تُعتبر مُصدراً دولياً بارزاً للغاز الطبيعي المُسال، ينصب اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي في الوقت الحالي بصفة أساسية على تأمين الأسواق لصادراتها من النفط الخام والمنتجات الهيدروكربونية.

بحسب ما يتضح في الشكل 1، من المتوقع أن يظل الطلب الدولي على النفط الخام كبيراً في العقود القادمة ولكن حجم الطلب ذاته يكتنفه غموض شديد. فإذا انخفض الطلب على النفط انخفاضاً كبيراً طبقاً لما يرد في بعض السيناريوهات، فإن سعر النفط سينخفض كذلك، وهذا يعني أنه حتى لو استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي أن تظل ضمن مُصدري النفط البارزين لأنها من المنتجين منخفضي التكلفة، فإن العائدات الحكومية الناتجة يمكن أن تتأثر تأثيراً سلبياً شديداً. فعلى سبيل المثال في سيناريو ذروة الطلب على النفط الذي وضعه معهد اليابان للجوانب الاقتصادية للطاقة (IEEJ) (الجدول 1)، فإن التحول واسع النطاق إلى السيارات الكهربائية يقلل الطلب العالمي على النفط إلى 88.7 مليون برميل في اليوم بحلول 2050، وهذا يقل بمعدل 33 مليون برميل في اليوم مقارنة بسيناريو النهج المعتاد (الشكل 1). التأثير المتوقع على دول الشرق الأوسط في هذا السيناريو هو فقدان 1.6 تريليون دولار أمريكي من عائدات تصدير النفط في 2050، وهو ما يعادل نسبة 13% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي لهذه الدول، ويقوم بصفة أساسية على انخفاض أسعار النفط وليس انخفاض الطلب على النفط القادم من الشرق الأوسط.

الشكل 1: الطلب العالمي المتوقع على النفط (سيناريوهات Equinor ومعهد IEEJ)



الشكل 2: عائدات تصدير النفط لدول مجلس التعاون الخليجي بحسب سوق التصدير (2016)



Data source: [resourcetrade.earth](http://resourcetrade.earth). 'Chatham House' website. Accessed 18 October 2018.

ونظراً للتركيز الإستراتيجي لدولة الإمارات العربية المتحدة على الدبلوماسية في الشؤون الخارجية،<sup>24</sup> فإنها بمثابة دراسة حالة ممتازة لدبلوماسية الطاقة الثنائية من حيث قيام إحدى الدول الرئيسية المصدرة للنفط والغاز بالمبادرة بالانخراط في العلاقات الدولية للتحويل الدولي في مجال الطاقة. ومن المهم هنا التنويه بأن دولة الإمارات العربية المتحدة تتألف من سبعة إمارات مختلفة، وكل إمارة لها الحق بموجب الدستور في تنفيذ سياساتها الخاصة فيما يتعلق بتطوير مواردها من النفط والغاز.<sup>25</sup> ويوجد في إمارة أبو ظبي نسبة 94% تقريباً من موارد النفط والغاز المؤكدة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولذا فإنها الإمارة محل الاهتمام البارز في هذه الورقة البحثية وفي صناعة الطاقة الدولية بصفة عامة.

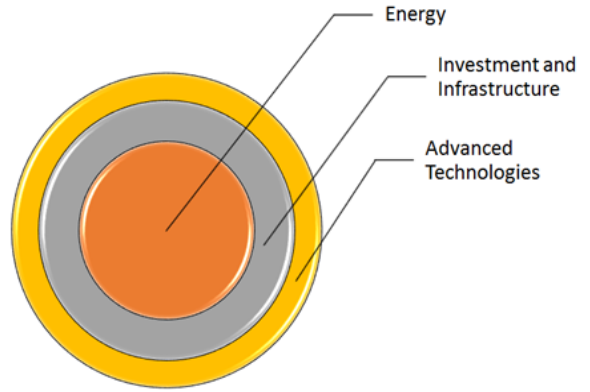
يتولى المجلس الأعلى للطاقة في إمارة أبو ظبي، والذي يرأسه رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، المسؤولية عن صياغة السياسات العامة لصناعة البترول والرقابة على إدارة شركة بترول أبو ظبي الوطنية (أدنوك). وتتولى شركة أدنوك المسؤولية عن العمليات اليومية لصناعة البترول في أبو ظبي، وتنفذ تعليمات المجلس الأعلى للبترول. وتعتبر شركة أدنوك في موقع يؤولها للانخراط في دبلوماسية الطاقة لدولة الإمارات العربية المتحدة؛ لأن الدكتور سلطان الجابر، المدير التنفيذي الحالي لها، هو أيضاً وزير دولة. ويثبت هذا الارتباط القوي بين أدنوك ووزارة الخارجية والتعاون الدولي بعد نظر دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يتعلق بدبلوماسية الطاقة.

عند صياغة إطار إستراتيجي لتطوير علاقات دبلوماسية ثنائية خاصة بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الآسيوية، فإن الطاقة ستكون في قلب هذا الإطار. وسيكون تطوير البنية التحتية والاستثمار في المستوى التالي من العلاقات، وأخيراً يكون التطوير المشترك للتقنيات المتقدمة هو أقصى الطموحات. يبنى هذا الإطار الوارد في الشكل (3)، والذي يتوافق مع النهج الواضح للصين في التعامل مع الدول العربية،<sup>21</sup> على علاقات الطاقة الثنائية الحالية، ويهدف إلى تعزيز جهود التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي.

### التطبيق على دولة الإمارات العربية المتحدة

تبدل دولة الإمارات العربية المتحدة جهوداً نشطة للغاية في علاقاتها الخارجية، حيث أقامت علاقات دبلوماسية مع 189 دولة وعززتها بإنشاء 82 سفارة في الخارج، واستضافة 110 سفارة أجنبية و15 منظمة إقليمية ودولية في الدولة.<sup>22</sup> وفي إطار دعم الجهود الدبلوماسية لدولة الإمارات، أعلنت الدولة في 2017 إطلاق إستراتيجية القوة الناعمة، والتي تهدف إلى تعزيز سمعة دولة الإمارات العربية المتحدة في الخارج من خلال تعريف العالم بهويتها وتراثها وثقافتها ومساهماتها الدولية.<sup>23</sup> وتقوم أسس هذه الإستراتيجية على الدبلوماسية بمختلف أشكالها، ومنها الإغاثة الإنسانية والتعاون العلمي والأكاديمي والثقافي والاقتصادي.

### الشكل 3: إطار العمل الإستراتيجي للعلاقات الثنائية الخاصة لدول مجلس التعاون الخليجي



المحتمل أن يجذب استثمارات آسيوية إضافية إلى قطاع الغاز والنفط بدولة الإمارات العربية المتحدة، ولا سيما من الصين.<sup>28</sup>

ومن الجدير بالذكر أن عمق العلاقات بين دولة الإمارات والصين يتخطى العلاقات التي أقامتها شركة أدنوك، حيث أنشأت شركة مبادلة للاستثمار، وهي شركة استثمارية عالمية تستثمر في قطاعات متنوعة مملوكة لإمارة أبو ظبي ويرأس مجلس إدارتها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي، في 2018 صندوق الاستثمار المشترك بين دولة الإمارات والصين كشراكة بين مبادلة، ومؤسسة China Development Bank Capital وإدارة النقد الأجنبي في الصين.<sup>29</sup> ومن المقرر أن يستثمر هذا الصندوق في مشاريع في دولة الإمارات العربية المتحدة والصين، ويعتبر مثالاً على المستوى الثاني من العلاقات الإستراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الآسيوية والمتمثل في الاستثمارات ومشاريع تطوير البنية التحتية المشتركة (الشكل 3).

في ضوء الأهمية البالغة للعلاقات الاقتصادية والعلاقات في مجال الطاقة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والصين، تم إطلاق الأسبوع الإماراتي-الصيني والذي سينعقد سنوياً في كلتا الدولتين لدعم التواصل الثقافي المتبادل.<sup>30</sup> وهذه الدبلوماسية الثقافية هي تجسيد حي لإستراتيجية القوة الناعمة لدولة الإمارات العربية المتحدة.

قامت دولة الإمارات العربية المتحدة كذلك بتعزيز العلاقات في مجال الطاقة مع اليابان، وهي أكبر سوق لصادرات النفط الإماراتية في الوقت الحاضر (الشكل 2).

استناداً إلى بيانات تجارة المواد الهيدروكربونية، فإن أبرز العلاقات في مجال الطاقة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الوقت الحالي هي مع الصين، والهند، واليابان، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايلاند. (انظر الشكل 2). وتظهر كل واحدة من هذه الدول بقوة في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ليس كسوق للصادرات النفطية وحسب وإنما في العلاقات الاقتصادية والعلاقات في مجال الطاقة بصفة عامة.

عند الحديث عن تصنيف العلاقات الدبلوماسية الثنائية من حيث كونها خاصة أو عادية أو ضعيفة فإن كل دولة من الشركاء التجاريين الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الطاقة تربطها علاقة خاصة بالدولة (انظر الجدول 2). ولكن رفعت العلاقات الخاصة مع دول شمال شرق آسيا والهند منذ بداية 2017 إلى المستوى "الإستراتيجي"، والذي يمكن النظر إليه باعتباره درجة أعلى من العلاقات الخاصة، وكذلك فإن الاجتماعات الدبلوماسية الثنائية البارزة، التي تم خلالها الإعلان عن هذه العلاقات المعززة، أسفرت أيضاً عن توسيع علاقات الشراكة في مجال الطاقة.

هذا التعزيز للعلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وشركائها الآسيويين في هذه المرحلة المبكرة من التحول في مجال الطاقة له أساسه المنطقي. حيث سيجبر انخفاض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره المنتجين ذوي التكلفة العالية على الخروج من السوق، مما يجعل الدول المستوردة للنفط أكثر اعتماداً على المنتجين منخفضي التكلفة من الشرق الأوسط.<sup>26</sup> ولهذا السبب، ينبغي على الاقتصادات الآسيوية، التي ستواصل استيراد الطاقة بكميات كبيرة، أن تسعى إلى الدخول في علاقات شراكة بعيدة المدى لإمدادات الطاقة مع الدول المستقرة التي من المتوقع أن تظل ضمن مصدري النفط والغاز على المدى البعيد. ودولة الإمارات العربية المتحدة في مكان يؤهلها تماماً للاضطلاع بهذا الدور في ظل البيئة السياسية السليمة والتنويع الاقتصادي الجاري والذي يهدف إلى بناء أسس اقتصادية قوية.<sup>27</sup>

بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية الخاصة مع الدول الآسيوية الرئيسية، سارت العلاقات الإماراتية البارزة في مجال الطاقة بخطى جيدة، حيث أعلنت شركة أدنوك مؤخراً عن منح امتيازات نفطية برية وبحرية لشركات نفط من الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، والهند (انظر الشكل 4). إضافة إلى ما سبق، فإن إطلاق أدنوك للجولة الأولى من نوعها لتراخيص التنقيب والاستكشاف في 2018 من

### المربع 2: العلاقات الثنائية في مجال الطاقة بين دولة الإمارات العربية المتحدة والصين

أصبحت الصين فعلاً من خلال شركة البترول الوطنية الصينية (CNPC)، طرفاً بارزاً في قطاع النفط والغاز بدولة الإمارات العربية المتحدة. ولم تحصل شركة البترول الوطنية الصينية على حصص في الامتيازات البرية والبحرية التي طرحتها شركة أدنوك وحسب، وإنما أرست شركة أدنوك كذلك في يوليو 2018 عقداً بقيمة 1.6 مليار دولار أمريكي على شركة BGP التابعة لشركة البترول الوطنية الصينية لإجراء مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد للمناطق البرية والبحرية، ومن المقرر اكتمال هذا المسح في عام 2024.

وبأني هذا التطور في العلاقات عقب الحصة التي تم منحها لمؤسسة البترول الوطنية الصينية وقدرها 40% في 2014 في مشروع الياسات المشترك مع شركة أدنوك، وكذلك فإن مؤسسة البترول الوطنية الصينية في موقع يؤهلها للمشاركة في تطوير حقول الغاز الحامض الوفيرة في أبو ظبي، وذلك تزامناً مع سعي دولة الإمارات العربية المتحدة لزيادة إنتاجها من الغاز الطبيعي.

وشاركت الشركة الصينية للهندسة والانشاءات البترولية (CPECC) نيابة عن الصين في إنشاء خط أنابيب حبشان-الفجيرة بطاقة 1.5 مليون برميل في اليوم، والذي يسمح بتحميل النفط الخام الإماراتي على السفن دون الحاجة للمرور في مضيق هرمز.

Source: *Middle East Economic Survey* (MEES) 61 (2018), 2.

## الجدول 2: أبرز العلاقات الثنائية لدولة الإمارات العربية المتحدة مع الدول الآسيوية

الدولة	المنطقة	السفارات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة	نوع العلاقات الثنائية	أبرز الفعاليات الدبلوماسية منذ 2016	
				جوانب الطاقة	
				التاريخ	
الصين	شمال شرق آسيا	بكين، تم إنشاؤها في 1987	خاصة (شراكة إستراتيجية شاملة)	21 يوليو 2018	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيارة الرئيس الصيني شي جين بينج إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.</li> <li>الاتفاق على رفع مستوى الشراكة الإستراتيجية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والصين والتي تم إنشاؤها في 2012 إلى «شراكة إستراتيجية شاملة».</li> <li>الشراكة بين شركة أدنوك وشركة CNPC لتنفيذ مشاريع إستراتيجية في قطاع النفط والغاز.</li> <li>الاتفاق بشأن التعاون المتقدم في مجال الطاقة بين وزارة الطاقة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهيئة الطاقة الوطنية الصينية.</li> <li>اتفاق الشراكة والاستثمار في أكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم في دبي.</li> </ul>
اليابان	شمال شرق آسيا	طوكيو، تم إنشاؤها في 1973	خاصة (شراكة إستراتيجية شاملة)	30 أبريل 2018	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيارة رئيس الوزراء الياباني شنزوا آبي إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.</li> <li>الاتفاق على توسيع وتعزيز الشراكة الإستراتيجية القائمة بين دولة الإمارات العربية المتحدة واليابان لتصبح «شراكة إستراتيجية شاملة».</li> <li>توسيع المشاريع المشتركة في قطاع الطاقة النظيفة والمتجددة ومشاريع النفط والغاز في المنبع والمصب والتقنيات والقدرات الأساسية ومنها الأمن الإلكتروني والروبوت وإنترنت الأشياء، وتحليل البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وتكنولوجيا النانو ضمن مجالات التعاون.</li> </ul>
كوريا الجنوبية	شمال شرق آسيا	سيؤول، تم إنشاؤها في 1987	خاصة (شراكة إستراتيجية خاصة)	25 مارس 2018	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيارة الرئيس مون جيه ان إلى دولة الإمارات العربية المتحدة.</li> <li>الاتفاق على رفع مستوى الشراكة الإستراتيجية بين دولة الإمارات العربية المتحدة واليابان والتي تم إنشاؤها في 2009 إلى «شراكة إستراتيجية خاصة».</li> <li>الاحتفال باكتمال الإنشاءات في المفاعل النووي الأول ضمن محطة براكه للطاقة النووية (تعتمد الشراكة الإستراتيجية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وكوريا اعتماداً كبيراً على استخدام التكنولوجيا الكورية في البرنامج النووي الإماراتي).</li> <li>الاتفاقات في مجالات العلوم والطاقة المتجددة.</li> </ul>
سنغافورة	جنوب شرق آسيا	سنغافورة، تم إنشاؤها في 1985	خاصة	11 مايو 2018	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيارة سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي، إلى سنغافورة.</li> <li>مناقشة سبل تعزيز العلاقات الثنائية والارتقاء بالتعاون في مجالات التجارة والاستثمار والسياحة والأمن الغذائي.</li> </ul>
تايلاند	جنوب شرق آسيا	بانكوك، تم إنشاؤها في 1998	خاصة	13 مايو 2016	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيارة سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، وزير الخارجية والتعاون الدولي، إلى تايلاند لحضور أول اجتماع للجنة المشتركة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وتايلاند.</li> <li>مناقشة مدى جاهزية تايلاند لدعم الأمن الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة في مقابل دعم دولة الإمارات العربية المتحدة لتايلاند في أمن الطاقة.</li> </ul>
الهند	جنوب آسيا	نيودلهي، تم إنشاؤها في 1972	خاصة (شراكة إستراتيجية)	26 يناير 2017	<ul style="list-style-type: none"> <li>زيارة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي ونائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، إلى الهند.</li> <li>الاتفاق على تنفيذ الشراكة الإستراتيجية الثنائية الشاملة بين البلدين.</li> <li>اتفاق على تخزين مخزون إستراتيجي من النفط الخام في الهند تم التوقيع عليه بين شركة أدنوك ومؤسسة Strategic Petroleum Reserves Ltd (SPRL) الهندية.</li> </ul>

الشكل 4: شركاء الامتيازات البرية والبحرية لشركة أدنوك

Partners	Country	Concession	Stake	Expiry
BP	UK	Onshore (ADCO)	10%	2055
Total	France	Onshore (ADCO)	10%	2055
CNPC	China	Onshore (ADCO)	8%	2055
CEFC	China	Onshore (ADCO)	4%	2055
JODCO (Inpex)	Japan	Onshore (ADCO)	5%	2055
GS Energy	S. Korea	Onshore (ADCO)	3%	2055
ExxonMobile	US	Offshore - Upper Zakum (ZADCO)	28%	2051
JODCO (Inpex)	Japan	Offshore - Upper Zakum (ZADCO)	12%	2051
JODCO (Inpex)	Japan	Offshore - Umm al-Dalkh (ZADCO)	40%	2043
JODCO (Inpex)	Japan	Offshore - Satah (ZADCO)	40%	2043
ONGC Consortium	India	Offshore - Lower Zakum	10%	2058
Inpex	Japan	Offshore - Lower Zakum	10%	2058
CNPC	China	Offshore - Lower Zakum	10%	2058
Eni	Italy	Offshore - Lower Zakum	5%	2058
Total	France	Offshore - Lower Zakum	5%	2058
Total	France	Offshore - Umm Shaif & Nasr	20%	2058
Eni	Italy	Offshore - Umm Shaif & Nasr	10%	2058
CNPC	China	Offshore - Umm Shaif & Nasr	10%	2058
Cepsa	Spain	Offshore - Sarb & Umm Lulu	20%	2058
OMV	Austria	Offshore - Sarb & Umm Lulu	20%	2058

Sources: author; maps: Total 2018; JODCO 2018

ويعقب إنشاء الشراكة الإستراتيجية الثنائية الشاملة مع الهند في 2017 (انظر الجدول 2).

وبجانب شركة أدنوك، تدعم شركة مبادلة جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في نشاطها في صناعات المصب من خلال الاستثمارات في الخارج. حيث صرح المدير التنفيذي لشركة مبادلة للبترول والبتروكيمياويات بأن البتروكيمياويات هي "محفز للثورة الصناعية الجديدة" وأن الاستثمارات الأخيرة لشركة مبادلة في هذا المجال تعكس هذا الشعور.<sup>35</sup>

وبالرغم من أن آسيا هي بوضوح هدف بارز لدبلوماسية الطاقة الثنائية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلا أنه لا يجب إغفال أن الدول الإقليمية والأوروبية سوف تنهض بدور هام في مستقبل الطاقة بدولة الإمارات العربية المتحدة. تتضح قوة العلاقات الدبلوماسية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وبين المملكة المتحدة وفرنسا في المشاركة الملحوظة لشركة BP وتوتال في تطوير حقول النفط البرية والبحرية في أبو ظبي (الشكل 4).<sup>36</sup> أقيمت الشراكة الثنائية الإستراتيجية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وروسيا، والتي تشمل أمن الطاقة والأمن الإقليمي كعناصر تأسيسية، في يونيو 2018 لدعم المصالح المشتركة في قطاعات النفط والغاز والطاقة النووية.<sup>37</sup> وتبني هذه العلاقات على إنشاء مبادلة لصندوق الاستثمار المشترك بقيمة 2 مليار دولار أميركي، بهدف الاستثمار في روسيا (R-DIF) وترجع أهمية العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وروسيا في جزء منها إلى المصلحة المشتركة للدولتين في إيالة الحيوية الاقتصادية لطاقة النفط والغاز. وبالإضافة إلى ذلك، تشير الاقتراحات إلى روسيا كحليف لدولة الإمارات العربية المتحدة في إرساء الاستقرار الجيوسياسي في الخليج.<sup>38</sup>

وحصلت اليابان على حصص في امتياز نفطي بري في أبو ظبي، علاوة على عدة امتيازات نفطية بحرية من شركة أدنوك. ومن المنتظر أن تظل اليابان من خلال هذه الامتيازات شريكاً نفطياً لدولة الإمارات العربية المتحدة حتى عام 2058 على الأقل (الشكل 4). وبالتشابه مع العلاقات مع الصين، تقيم دولة الإمارات العربية المتحدة روابط استثمارية قوية مع اليابان في إطار الشراكة الإستراتيجية الشاملة بين اليابان ودولة الإمارات العربية المتحدة.<sup>31</sup>

في حين أن دولة الإمارات العربية المتحدة تحركت بوضوح لتطوير العلاقات الإستراتيجية مع الدول الآسيوية في خطط تطوير التنقيب والاستكشاف والاستثمارات ككل إلا أن الطموح الإماراتي الذي ظهر مؤخراً في قطاع النفط والغاز هو الدفع بقوة في مجال البتروكيمياويات. وهذا القطاع هو أسرع القطاعات نمواً في الطلب العالمي على النفط<sup>32</sup> ولهذا له أهمية في الاستفادة المالية بعيدة المدى من موارد النفط والغاز الوفيرة في الدولة. تستثمر شركة أدنوك مبلغاً وقدره 45 مليار دولار أميركي بحلول 2025 لتطوير أبو ظبي لتصبح، بحسب ما تأمل الشركة، أكبر مجمع متكامل للتكرير والبتروكيمياويات في العالم، وتستحوذ أيضاً على حصص في مشاريع المصب في الخارج لتأمين الأسواق النهائية لمنتجاتها.<sup>33</sup>

وتسعى دولة الإمارات العربية المتحدة أيضاً إلى الدخول في شراكة مع الدول الأخرى لتطوير قدراتها في التكرير والبتروكيمياويات في الخارج بدلاً من قيام هذه الدول بتطوير قدراتها بمفردها. ويتضح الالتزام الإستراتيجي لشركة أدنوك تجاه المشاريع الخارجية من خلال حصة الـ 25% التي حصلت عليها الشركة في مجمع Ratnagiri الهندي المقترح في مجال التكرير والبتروكيمياويات.<sup>34</sup> وهذا المشروع هو المشروع الأول لشركة أدنوك للاستثمار في صناعات المصب،

ولما كانت التوقعات تبين أن الذكاء الاصطناعي سيكون له تلك الآثار الاقتصادية الكبيرة على دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن استغلال العلاقات الثنائية القوية مع الدول المتقدمة للغاية في الذكاء الاصطناعي هو أحد الإستراتيجيات الهامة والموصى بها للتحوّل في مجال الطاقة في الدولة. ومثلما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة، أطلقت كل من الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة، والهند إستراتيجيات للذكاء الاصطناعي منذ 2017، والتي تضع الأسس للتعاون الدولي حول الذكاء الاصطناعي. ولكن لم تدخل إلا الهند حتى الآن في اتفاقات رسمية مع دولة الإمارات العربية المتحدة للتعاون الثنائي حول الذكاء الاصطناعي. ولهذا تحتاج دولة الإمارات العربية المتحدة إلى توسيع علاقاتها الدولية حول الذكاء الاصطناعي، والصين لها أهمية خاصة في هذا المجال في ضوء خطتها الطموحة لتصبح الدولة الرائدة على مستوى العالم في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بحلول 2030.<sup>42</sup>

## التوصيات في مجال السياسة الخارجية

تهدف دبلوماسية الطاقة الثنائية إلى تحقيق أمن الطاقة للدول على المدى البعيد وضمان الرخاء الاقتصادي لها من خلال تعزيز العلاقات الخارجية مع موردي ومستهلكي الطاقة. بالتشابه مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، تتمثل المصلحة المزدوجة لدبلوماسية الطاقة الإماراتية الناتجة عن التحوّل في مجال الطاقة في تطوير الفرص التجارية للاستفادة المالية من موارد النفط والغاز للدولة، وضمان التنويع الاقتصادي الذي يقلل من الاعتماد على عائدات الصادرات النفطية. وفي ضوء هذه الاعتبارات والتحليل المبين في هذه الورقة البحثية، نقترح التوصيات التالية في مجال السياسة الخارجية للتعاون الثنائي في مجال الطاقة ونبين كيفية تنفيذها في الدولة:

- **إقامة علاقات ثنائية خاصة مع الدول التي لها فائدة إستراتيجية للدولة أثناء التحوّل في مجال الطاقة.** أقامت دولة الإمارات العربية المتحدة فعلاً علاقات ثنائية إستراتيجية خاصة مع عدد من الدول التي تعتبر من الشركاء الهامين لأسباب اقتصادية وأسباب متعلقة بالطاقة. ربما يتم إقامة علاقات خاصة إضافية مع الدول التي لديها قدرات قوية في مجالات النمو الرئيسية ومنها البتروكيمياويات.
- **إشراك الجهات المعنية الوطنية الرئيسية بما يتجاوز الوزارة أو الإدارة التي تتولى الشؤون الخارجية، وذلك من أجل إقامة علاقات ثنائية خاصة.** تقتضي العلاقات الثنائية الخاصة مشاورات منتظمة بين الشركاء من الدول وبين القيادة السياسية لدولة الإمارات العربية المتحدة. وتستلزم هذه المشاورات بالطبع مشاركة وزارة الخارجية والتعاون الدولي، ولكن ينبغي توسيع نطاقها لتشمل الوزارات الأخرى في الدولة التي تتولى قضايا الطاقة والصناعة والبيئة والتكنولوجيا. وتنهض المؤسسات مثل أدنوك ومبادلة فعلاً بدور دبلوماسي هام في دبلوماسية الطاقة الثنائية ومشاركتها لها أهمية في هذا الشأن.
- **تطوير واستغلال القوة الناعمة في علاقات الطاقة الثنائية.** طبقت دولة الإمارات العربية المتحدة القوة الناعمة بفعالية من خلال العديد من العلاقات الاستثمارية الثنائية التي نفذتها شركة مبادلة وغيرها من المؤسسات الحكومية الإماراتية. ويعتبر إقامة الأسبوع الإماراتي-الصيني خطوة

المصالح المشتركة لإرساء الاستقرار الجيوسياسي في الخليج وطاقة النفط والغاز هي أيضاً الأساس في الشراكة الإستراتيجية التي تم تعزيزها مؤخراً مع المملكة العربية السعودية. حيث تم تشكيل لجنة للتعاون والتنسيق المشترك بين الإمارات والسعودية لتغطي (JCC) كافة المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين. وتتولى لجنة التعاون والتنسيق المشترك مسؤولية تنفيذ "إستراتيجية العزم" بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وتنشئ نمطاً جديداً للتعاون الثنائي في ضوء الأزمة الحالية في العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي.<sup>39</sup>

وفي حين أنه من الواضح أن العلاقات الثنائية الخاصة لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الطاقة منظمة تنظيمياً جيداً إلا أن أنشطة التطوير المشترك للقدرات التكنولوجية المتطورة، بحسب ما يتضح في الشكل (3)، يمكن توسيعها بأكثر مما هي عليه الآن. ويتمثل مجال التكنولوجيا المتطورة الذي من المحتمل أن يكون له أكبر تأثير على طموح دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق اقتصاد متنوع قائم على المعرفة في الذكاء الاصطناعي. وتشير بعض التقديرات إلى أن الذكاء الاصطناعي قد يسهم بنسبة تصل إلى 96 مليار دولار أمريكي في إجمالي الناتج المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة بحلول 2030 وبمبلغ يصل إلى 182 مليار دولار أمريكي في إجمالي القيمة المضافة لدولة الإمارات العربية المتحدة بحلول 2035.<sup>40</sup>

### المربع 3: استثمارات شركة مبادلة في صناعات المصّب

Novealis في أوائل 2018، أنشأت شركتا توتال وشركة التابعة لمبادلة، والتي تتكون من الشركات التابعة Borealis لمبادلة للكيمياويات (مملوكة بنسبة 64% لشركة مبادلة ومقرها كندا)، مشروعاً مشتركاً بقيمة 1.7 مليار دولار أمريكي لإنتاج البتروكيمياويات على أساس 50:50 في ميناء آرثر، تكساس، بالولايات المتحدة الأمريكية.

فضلاً عن ذلك، فإن مبادلة وأدنوك تمتلكان معاً أكبر شركة لإنتاج البتروكيمياويات في دولة الإمارات العربية المتحدة وهي شركة بروج (مملوكة بنسبة 60% لشركة أدنوك ونسبة 40% وتمتلك شركة مبادلة نسبة 64% في Borealis لشركة النمساوية والتي OMV مباشرة ونسبة 24.9% من Borealis وتمتلك شركة بروج في (Borealis) تمتلك حصة 36% في الوقت الحالي ثلاثة مصانع للبولي إيثيلين في أبو ظبي بطاقة إنتاجية إجمالية قدرها 4.3 مليون طن في السنة. ومن المتوقع أن تشهد هذه الطاقة الإنتاجية زيادة ملحوظة مع تنفيذ إستراتيجية أدنوك للاستثمار في صناعات المصّب.

Source: *Middle East Economic Survey* (MEES) 61 (2018), 5.

سيتم تحقيق تلك المنافع الواسعة من خلال تعلم الآلة وغيرها من تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تدعم جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في تطوير النظم الآلية، وتعزيز القدرات البشرية، وتحفيز إمكانات الابتكار الأساسية في الدولة. فضلاً عن ذلك فإن الذكاء الاصطناعي له دور حاسم في تطبيق النظم الرقمية في قطاع الطاقة<sup>41</sup> ويمكن أن يدعم جهود دولة الإمارات العربية المتحدة في دمج تقنيات الطاقة المتجددة في قطاع الكهرباء بالدولة، مما ينشئ نظام نقل ذكي ويقلل تكاليف الإنتاج النفطي في الدولة لتحسين هامش الربحية بعيد المدى للصادرات النفطية.

أخرى باتجاه القوة الناعمة، وهذه الخطوة يمكن محاكاتها في مجالات ثنائية بارزة أخرى.

- **السعي للدخول في علاقات تعاون ثنائية للارتقاء بالقدرات الوطنية في العلوم والتكنولوجيا.** النظم الرقمية، وخصوصاً الذكاء الاصطناعي، هي واحدة من أكثر المجالات أهمية في تطوير التكنولوجيا المتقدمة في جميع الصناعات. العلاقات الثنائية القوية بين دولة الإمارات العربية المتحدة والدول التي تتصدر الريادة في الذكاء الاصطناعي، وخصوصاً الصين، تجعل التعاون في مجال الذكاء الاصطناعي فرصة هامة يمكنها أن تعود بفائدة مباشرة على قطاع الطاقة في الدولة.

- **المشاركة في الجهود الدبلوماسية متعددة الأطراف لتدعيم الجهود الثنائية.** ستظل الدبلوماسية متعددة الأطراف لها أهميتها لدولة الإمارات العربية المتحدة في تمثيل وجهة نظر الدولة في حوكمة الطاقة على الصعيد الدولي. وهذا يعني أن العلاقات القوية الحالية لدولة الإمارات العربية المتحدة مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ومنظمة أوبك وغيرها من المنظمات متعددة الأطراف التي ترسم ملامح الحوار الدولي حول الطاقة لها ضرورة.

وفي حين أن هذه التوصيات تقوم على الظروف الخاصة لدولة الإمارات العربية المتحدة إلا أنها تنطبق بصفة عامة على دبلوماسية الطاقة الثنائية للدول المصدرة للنفط والغاز.

## Endnotes

1. Fattouh, B.; Poudineh, R.; West, R. 2018. *The rise of renewables and energy transition: what adaptation strategy for oil companies and oil-exporting countries?* Oxford Institute for Energy Studies; REN21. 2018. *Renewables 2018 Global Status Report*. REN21 Secretariat.
2. Equinor. 2018. *Energy Perspectives 2018*.
3. Sovacool, B.K. 2016. 'How long will it take? Conceptualizing the temporal dynamics of energy transitions', *Energy Research & Social Science* 13, 202-215.
4. Frankfurt School - UNEP Collaborating Centre; BNEF. 2016. *Global Trends in Renewable Energy Investment 2018*. Frankfurt School of Finance & Management; IEA. 2018. *Global EV Outlook 2018*. OECD/IEA (International Energy Agency).
5. BP. 2018. *2018 BP Energy Outlook*. BP; IEA. 2018. *The Future of Petrochemicals*. OECD/IEA (International Energy Agency).
6. Energy Outlooks. 2018. '*International Energy Forum (IEF)*' website. Accessed October 16, 2018; EEJ. 2017. *IEEJ Outlook 2018: Prospects and challenges until 2050*. The Institute of Energy Economics Japan (IEEJ); Equinor. *Energy Perspectives*.
7. Scholten, D.; Bosman, R. 2016. 'The geopolitics of renewables; exploring the political implications of renewable energy systems', *Technological Forecasting and Social Change* 103, 273-283.
8. Yu, K.H. 2015. *From Energy Diplomacy To Global Governance? A Case Study On China's Energy Security In The 21st Century*, King's College London, United Kingdom; Amin, A. 2017. *The Age of Renewable Energy Diplomacy*. Emirates Diplomacy Academy (EDA).
9. Van de Graaf, T.; Colgan, J. 2016. 'Global energy governance: a review and research agenda', *Palgrave Communications* 2.
10. Florini, A.; Sovacool, B.K. 2009. 'Who governs energy? The challenges facing global energy governance', *Energy Policy* 37, 5239-5248; Luomi, M. 2016. *Global Governance of the Energy-Climax Nexus: Towards National Engagement Strategies*. Emirates Diplomacy Academy (EDA).
11. Rana, K.S. 2002. *Bilateral Diplomacy*. DiploHandbooks.
12. Nye, J.S. 1990. 'Soft Power', *Foreign Policy* 80, Slate Group, LLC; Nye, J. 2004. 'The Benefits of Soft Power', *Harvard Business School Working Knowledge* August 2.
13. Nye, J.S. 2009. 'Get Smart: Combining Hard and Soft Power', *Foreign Affairs* 88, 160-163.
14. Gippner, O.; Torney, D. 2017. 'Shifting policy priorities in EU-China energy relations: Implications for Chinese energy investments in Europe', *Energy Policy* 101, 649-658; Sovacool, B.K.; Mukherjee, I. 2011. 'Conceptualizing and measuring energy security: A synthesized approach', *Energy* 36, 5343-5355.
15. Griffiths, S. 2017. 'A review and assessment of energy policy in the Middle East and North Africa region', *Energy Policy* 102, 249-269; Griffiths, S. 2017. 'Renewable energy policy trends and recommendations for GCC countries', *Energy Transitions* 1; KAPSARC. 2018. *Electricity Market Integration in the GCC and MENA: Imperatives and Challenges*. Riyadh, Saudi Arabia, The King Abdullah Petroleum Studies and Research Center (KAPSARC), July; Munro, D. 2018. *Enhancing Gas Security: An Economic Imperative for the Gulf Arab States*. Arab Gulf States Institute in Washington; APICORP. 2018. 'MENA nuclear plans stalled as challenges begin to surface', *APICORP Energy Research* 3.
16. IMF. 2016. *Economic Diversification in Oil-Exporting Arab Countries*. International Monetary Fund (IMF).
17. Fattouh et al. *The rise of renewables*.
18. EDA. 2017. *Global Trends in Oil and Energy: Implications for the GCC and Foreign Policy Responses*. EDA; Janardhan, N. 2018. *Gulf's Pivot to Asia: Contextualizing 'Look East' Policy*. EDA.
19. Javid, M.; Sharif, F.; Alkhatlan, K. 2018. 'Oil price volatility and interdependency of GCC economies and North East Asian economies', *Energy Strategy Reviews* 21, 172-179.
20. Liangxiang, J.; Janardhan, N. 2018. *Belt and Road Initiative: Opportunities and Obstacles for the Gulf*. EDA.
21. Tiezzi, S. 2016. 'Revealed: China's Blueprint for Building Middle East Relations', *The Diplomat*, 15 September.
22. UAE Foreign Policy 2018. '*The UAE Ministry of Foreign Affairs and International Cooperation*' website. Accessed October 6, 2018.
23. The UAE Soft Power Strategy. 2018. '*The United Arab Emirates Government*' website. Accessed October 6, 2018.
24. Woodward, R. 2018. *The UAE - Soft Superpower in the Making?*, TRENDS Research & Advisory, 2018.
25. Dentons US LLP. 2018. *Oil and Gas Regulation 2018: United Arab Emirates*. In *The International Comparative Legal Guide to: Oil & Gas Regulation 2018*, Thomson, P.; Derrick, J., Eds. Global Legal Group Ltd: United Kingdom, p 308.
26. IEEJ. IEEJ Outlook 2018; Rowland, C.S.; Mjelde, J.W. 2016. 'Politics and petroleum: Unintended implications of global oil demand reduction policies', *Energy Research & Social Science* 11, 209-224; Arbib, J.; Seba, T. 2017. *Rethinking Transportation 2020-2030*. RethinkX.
27. Duan, F.; Ji, Q.; Liu, B.-Y.; Fan, Y. 2018. 'Energy investment risk assessment for nations along China's Belt & Road Initiative', *Journal of Cleaner Production* 170, 535-547.
28. MEES. 2018. 'Adnoc Seeks Investment Injection With Six-Block Licensing Round', *Middle East Economic Survey (MEES)* 61, 4; MEES. 2018. 'Abu Dhabi Fills Up Two Largest Post-Adma Concessions As Total, CNPC Dive In Offshore', *MEES* 61, 5.
29. Bridge, S. 2018. 'UAE President appoints first Special Envoy to China as ties strengthen', *Arabian Business*, 18 October.

30. UAE-China Week to be held annually. 2018. [‘The National’](#) website.
31. Kader, B.A. 2018. ‘UAE and Japan sign partnership initiative’, [Gulf News](#), 30 April.
32. IEA. 2018. Oil 2018: Analysis and Forecasts to 2023. OECD/IEA (International Energy Agency); MEES. 2018. ‘Abu Dhabi Banks on Booming Petchems Demand’, *MEES* 61, 8.
33. IEA. The Future of Petrochemicals; MEES. 2018. ‘UAE’s Adnoc Plans \$45bn Five-Year Downstream Expansion’, *MEES* 61, 10-11.
34. MEES. 2018. ‘Adnoc Joins Aramco In \$44bn Indian Refining And Petchems Venture’, *MEES* 61, 8-9.
35. MEES. 2018. ‘Post-Merger Mubadala: Lots Of Cash, But Does The Strategy Work?’, *MEES* 61, 5.
36. Business Voice. 2018. [‘Strategy of Resolve’](#), 20, Abu Dhabi Chamber, September; Dudley, D. 2018. ‘Is Time Running Out For The Gulf Cooperation Council?’, [Forbes](#) July 25.
37. Sheikh Mohammed bin Zayed meets Putin, signs ‘strategic partnership’. 2018. [‘The National’](#) website. Accessed October 13, 2018.
38. Karasik, T.; Cafiero, G. 2017. Russia and the UAE: Friends with Benefits. [New Atlanticist](#). Accessed October 15, 2018.
39. MEES. 2018. ‘Division In The Gulf: Is There Any Way Back For GCC Unity In 2018?’, *MEES* 60, 13; Business Voice. ‘Strategy of Resolve’; Dudley. ‘Is Time Running Out?’.
40. Jain, S. 2018. [US\\$320 billion by 2030?: The potential impact of AI in the Middle East](#). PwC; Elsaadani, A.; Purdy, M.; Hakutangwi, E. 2018. [Pivoting with AI: How Artificial Intelligence can drive diversification in the Middle East](#). Accenture.
41. IEA. 2017. [Digitalization & Energy](#). OECD/IEA (International Energy Agency).
42. An Overview of National AI Strategies. 2018. [‘Medium’](#) website. Accessed October 13, 2018; Business Voice. 2018. [‘Intelligent Thinking’](#), 20, Abu Dhabi Chamber, September; Churchill, O. 2018. ‘China’s AI dreams’, *Nature* 553, S10-S12.